



قوانين السببية: مدخل إلى المعرفة التاريخية

د. حسن سليمان قبلي

قسم الفلسفة كلية الآداب

جامعة الخرطوم، السودان

تاريخ الإرسال: 18-03-2020 تاريخ القبول للنشر: 07-05-2020 تاريخ النشر: 31-05-2021

المخلص

يهدف البحث إثبات أن فكرة السببية تحتل موقع الصدارة في كل نظرية للمعرفة في العصر الحديث. كما يهدف إلى إثبات إمكان تفسير أحداث التاريخ على أساس القوانين السببية وأن ذلك يؤكد الفكرة القائلة أن العقل ينبغي أن يتحكم في التاريخ.

وقد استخدم الباحث مناهج النقد والتحليل، كما استخدم المنهج المقارن بين بعض الفلاسفة والمؤرخين

وقد خلص البحث إلى عدد من النتائج أهمها: أن القوانين التي تحكم تفسير التاريخ هي تعميمات تشبه التعميمات التي تحكم في العلوم الطبيعية. مع خصوصية أن القوانين الاجتماعية غالباً ما يقتصر انطباقها على فترة حضارية أو تاريخية معينة.

يعد التفسير من أهم أهداف العلم. وجوهر العلم هو تقديم قوانين تفسر الظواهر بل والقوانين أيضاً.



Abstract

The research aims to prove that the idea of causation is at the forefront of every theory of knowledge in modern times. It also aims to demonstrate the possibility of interpreting the events of history based on causal laws and that this confirms the idea that the mind should control history.

The researcher used methods of criticism and analysis, as he used the comparative approach between some philosophers and historians the research concluded a number of results, the most important of which are: The laws governing the interpretation of history are generalizations similar to generalizations that control the natural sciences. With the specificity that social laws are often limited to a specific cultural or historical period.

Interpretation is one of the most important goals of science. The essence of science is to provide laws that explain phenomena and even laws.

السبب في التاريخ

احتلت فكرة السببية موقع الصدارة في كل نظرية للمعرفة في العصر الحديث. ذلك لأن إمكان تفسير أحداث التاريخ على أساس القوانين السببية يوحى بالفكرة القائلة أن العقل ينبغي أن يتحكم في التاريخ.

ومعرفة الأسباب أصبحت من القضايا الرئيسية في كل العلوم. فغاية العلم هي الوقوف على الأسباب والعلل التي تحرك الظواهر الطبيعية والإنسانية على السواء، ومن ثم أصبح قانون "السببية" أهم قوانين العلم على الإطلاق. وفي مجال العلوم الإنسانية .



ومن ضمنها التاريخ بطبيعة الحال . جرى الإهتمام بالتعليل أو التأويل أو التفسير إلى حد ظهور علم لهذا الغرض هو علم "الهرمينيطيقا" Hermeneutical وتعاظم دور هذا العلم إلى درجة الطموح إلى التنظير باعتباره أقصى درجات العلم وأسمائها¹. يقول عالم الفيزياء الألماني هيلمهولتز: (نحن نقول إن تمثيلاتنا العالم الخارجي هي حقائق عندما تعطينا الدليل الكافي على نتائج أفعالنا بالنسبة إلى هذا العالم الخارجي، وعندما تتيح لنا أن نصوغ خلاصات صحيحة تتناول التعديلات التي ننتظرها)².

ومثل هذا القول يمكن أن ينطبق على المعرفة التاريخية أيضاً، فالتاريخ في محاولته لتمثيل مشهد عالمي، هو مشهد الماضي البشري حتى اليوم، يعتبر أن الحوادث ذات علاقة بعضها مع البعض الآخر، ولذلك فهو يستخدم، في تبادل تفسيرها مبدأ السببية³.

أي ان تصور السبب في لغة العلم يتكشف عن برهان قابل للإستعمال في المعرفة التاريخية. والبحث عن السبب لم يكن له معنى إلا في داخل عقل حادثي من التاريخ بدقة . بمعنى عقل يستعمل لغة الأسباب والمسببات وليس عقلاً سردياً . ، مثلما كان التاريخ السياسي القديم أو العسكري الذي كان يؤثر فيما يسمى بالوقائع الدقيقة "أحداث أو نهايات دول، حضارات، معاهدات، حضارات أو مواقع حربية" أنواع من جزيئات الحقيقة التاريخية معزولة بواسطة الفكر فأمكن لأحد أن يرتبها بسهولة في سلاسل مترابطة من العلل والمعلولات⁴.

ولما كان التفسير هو إرجاع إلى الأسباب، فإن العلاقة السببية ينبغي أن تفهم على نفس النحو. والواقع أن العالم يعنى بالقانون السببي علاقة من نوع "إذا كان... إذن..." مع إضافة أن نفس العلاقة تسري في كل الأحوال. فالقول في الطبيعة أن



التيار الكهربائي يسبب انحرافاً لإبرة المغناطيس. وإضافة لفظ "دائماً" تؤدي إلى تمييز القانون السببي من الاتفاق الذي يحدث بالصدفة⁵.

إن ما يميز القانون السببي من الاتفاق المحض هو التكرار، لأن معنى السببية ينحصر في التعبير عن تكرار لا يقبل استثناء. ولا ضرورة لأن نفترض له معنى يزيد على ذلك. والفكرة القائلة أن السبب يرتبط بنتيجته بنوع من الخيط الخفي، وأن النتيجة مضطرة إلى أن تتلو السبب، هي فكرة يرجع أصلها إلى ما تعنيه العلاقة السببية "إذا كان كذا... حدث كذا دائماً"⁶.

فمثلاً: حدث مرة أثناء منظر تفجير صخور على شاشة سينما. أن اهتزت الصالة نتيجة لزلزال خفيف. وانتاب المتفرجين شعور مؤقت بأن الانفجار الذي شاهدوه على الشاشة هو الذي سبب اهتزاز في صالة العرض، فإذا رفضنا قبول هذا التفسير، فنحن إنما نشير في هذا الرفض إلى أن الانفجار الذي لوحظ ليس قابلاً للتكرار مما يلغي العلاقة السببية في هذا المثال.

وقد صيغت هذه العلاقة بوضوح في كتابات ديفيد هيوم الذي يرى أن القوانين "الطبيعية والتاريخية" لا تعدوا أن تكون تعبيراً عن تكرار لا يقبل استثناء. وهذا التحليل لا يوضح معنى السببية فحسب، وإنما يمهد الطريق أيضاً لتوسيع نطاق السببية على نحو تبين أنه لا غناء عنه لفهم العلم الحديث⁷.

ويمكن تحديد السبب في إطار مفهوم تجريبي للتاريخ بسهولة، ذلك لأن التاريخ في هذا المفهوم، هو تاريخٌ حدثي، فالسبب فيه حدث. معنى هذا أن علاقة السببية بين الأحداث هي . إن وجدت . علاقة تتابع بينهما، يتحدد فيها الحدث السابق كسبب، واللاحق كأثر لمجرد كون الأول سابقاً على الثاني، في تسلسل التتابع بينهما، من غير أن يكون بين الاثنين أي ضرورة في وجود ترابطٍ بينهما⁸.



لكن انتفاء الضرورة يعني انتفاء السببية نفسها. لذا فالسببية الحديثة هذه ليست سببية إلا في الظاهر، لأنها تقيم بين الأحداث التاريخية علاقة خارجية تستقل فيها الأحداث بعضها عن بعض، واستقلال الأحداث هذا يبطل عملية التفسير التاريخي، وهذا يؤدي بدوره إلى بطلان المعرفة العلمية للتاريخ، فيستحيل التاريخ سرداً للأحداث كما يظهر للعين في مباشرتها لهذه الأحداث، ومن ثم يكون السرد بالنقل، وما في هذا كله أي إنتاج لمعرفة تاريخية⁹.

قوانين السببية التاريخية عند ابن خلدون

يرى ابن خلدون أنه وقع من كثير من المؤرخين والمفسرين وأئمة النقل كثيراً من المغالطات في الحكايات والوقائع وذلك (لاعتقادهم فيها على مجرد النقل غثاً أو سميناً، ولم يعرضوها على أصولها، ولا قاسوها بأشباهها، ولا سبروها بمعيار الحكمة، والوقوف على طبائع الكائنات، وتحكيم النظر والبصيرة في الأخبار)¹⁰ وما يعنيه ابن خلدون من النظر والقياس والوقوف على طبائع الكائنات ليس إلا قوانين الضرورة والسببية التي تربط بين الأحداث ربطاً منطقياً من الداخل.

يقول في ذلك: (ولما طالعت كتب القوم وسبرت غورالأمس واليوم، نهت عين القريحة من سنة الغفلة والنوم، وسمت التصنيف من نفسي... فأنشأت في التاريخ كتاباً رفعت به الناشئة من الأجيال حجاباً، وفصلته في الأخبار والإعتبار باباً باباً، وأبدت فيه لأولية الدول والعمران عللاً وأسباباً)¹¹

أي أن التاريخ أضحى على يد ابن خلدون علماً متكاملاً بأسسه ومناهجه، فقد كتبه على أسس علمية منهجية تعتمد التفسير والتحليل مستنداً على أن التاريخ يسير على قوانين عامة ونواميس مطردة أي أنه يسير وفق سنن ثابتة وقوانين مطردة.



وقد حدد ابن خلدون موضوع علم التاريخ بأنه الأحداث البشرية الماضية في علاقاتها مع تطور المجتمعات وعلاقات هذا التطور مع الظواهر الطبيعية. وقد اكتسب مفهوم التاريخ عنده ثراءً عظيماً، لأنه لم يعد ينحصر في تدوين الوقائع، بل لقد وجه الأذهان إلى ضرورة تحليلها علمياً بحيث يعتمد على الملاحظة والمقارنة ودراسة البيئة واصلول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران¹².

والتعليل والإهتمام بقوانين السببية في التاريخ هو جوهر فكر ابن خلدون عن المعرفة التاريخية، فهو يشير إلى ذلك عندما يقسم التاريخ إلى ظاهر وباطن يقول في ذلك: (إن التاريخ في ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول، والسوابق من القرون، تنمو فيها الأقوال وتضرب فيها الأمثال، ... ولكنه في باطنه نظرٌ وتحقيق، وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق، فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق، وجدير بأن يعد في علومها خليق)¹³

ومن هذا النص نستخلص أن ما جعل ابن خلدون يعد التاريخ علماً هو ما يعتمل فيه من أسباب وعلم بالكيفيات "التفسير" أي كيف تتكون الأحداث التاريخية ولماذا سارت وصارت الأحداث على هذا المنوال. والتاريخ لذلك هو مرآة لتفسير الأحداث البشرية تفسيراً علمياً رائعاً. أي أن التاريخ عند ابن خلدون ليس حوادث مفككة عن سياقها وظروفها وملابساتها¹⁴.

ولذلك فالأخبار عنده: (إذا اعتمد فيها على مجرد النقل ولم تحكم أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني، ولا قيس الغائب منها بالشاهد والحاضر بالذاهب، فربما لم يؤمن فيها من العثور ومزلة القدم والحيد عن جادة الصدق)¹⁵.



إن المفهوم الحديث للتاريخ والذي يستند على منطق إرجاع الخبر المنقول إلى أصله عبر سلسلة من الرواة، ليس منطقاً تفسيريّاً. لأن هدف المؤرخ لم يكن هدفه تفسير الحدث وإنتاج معرفته، بل تثبيته كحدث. وما يميز ابن خلدون في نظره إلى التاريخ هو نقل التاريخ من المفهوم الحديث . الذي يراكم الأحداث في شكل تسلسل زمني حديث ليس إلا . إلى موضوع علمي يبحث عن علل الحوادث ويرمي إلى تفسير الوقائع التاريخية واستكشاف أسبابها.

فنراه يستهل مقدمته بفصل عنوانه: (في فضل علم التاريخ وتحقيق مذاهبه والإلماع لما يعرض للمؤرخين من المغالط وذكر شيء من أسبابها)¹⁶

وتحقيق مذاهب التاريخ وإلماع المغالط هو التفسير التاريخي الذي يختلف عن المذهب الحديث السردى الراوي فقط للتاريخ، ذلك لأن مذهب التحقيق هذا يؤسس لعلمية التاريخ باستخراج قوانين موضوعية تحكم وتتحكم في أحداث التاريخ. والتحقيق يعني كذلك أن الوقائع التاريخية إذا جردت عن أسبابها صارت كما يقول ابن خلدون نفسه: (صوراً قد تجردت عن موادها وصحافاً انتضيت من أغمادها... إلى أن يقول: إنما هي حوادث لم تعلم أصولها)¹⁷.

وليس صحيحاً ما ذهب إليه بعض الباحثين من أن " ابن خلدون لا يهدف إلى دراسة الظواهر الاجتماعية بغية التعرف على القوانين التي تتحكم فيها" بحجة أن ما يهدف إليه هو "بيان ما يحدث في العمران بمقتضى طبعه" وفرق شاسع بين فكرة القانون كما نفهمها اليوم وفكرة الطبع كما كان يفهمها القدماء.

ولأن: (فكرة القانون باعتبارها علاقة ضرورية بين حادثتين أو مجموعة من الحوادث لم تكن قد تبلورت بعد ولم تكن العلاقات بين الأشياء تستأثر باهتمام العلماء، وإنما كانت أنظار العلماء منصرفة إلى دراسة خصائص الأشياء)¹⁸.



ومن وجه آخر كما يرى الجابري فإن علم العمران يهدف من خلال تفسيره للتاريخ إلى الكشف عن حقيقة "الصيرورة التاريخية" والشروط التي توجهها والعوامل الفاعلة فيها. هذه الصيرورة التي تتجسد في الدولة باعتبارها "صورة" العمران والشكل الحافظ لوجوده¹⁹.

ولكن أليست الأسباب والقوانين هي ضمن الشروط التي توجه حركة التاريخ؟ فهي بالضرورة ضمن هذه الشروط، لأننا لا ننتظر حدوث أحداثٍ مقبلة في التاريخ بمعزلٍ عن فكرة القانون. وابن خلدون يقف طويلاً عند ظاهرة الصيرورة التاريخية، لكنه لا يكتفي بذلك بل يتخطاها إلى الكشف عن القوانين والأسباب التي تتحكم في الصيرورة والتاريخ نفسه.

وفي إطار المفهوم العلمي للتاريخ الذي حاول ابن خلدون انتاجه، لا يكون السبب في التاريخ هو سببٌ حدثي، إنها علاقة محددة بها تتولد الأحداث، فتخرج من ظاهر الواقع مرئية غير مترابطة. وهذه العلاقة حتى وإن ظهرت في الأحداث، أو ما بينها، فهي في شكل هي فيه غير ما هي في حقيقتها الفعلية، أي في واقعها العلمي. لذا، كان لابد من استخراجها بأدوات معينة قادرة على تملكها المعرفي.

وهذه الأدوات لا يجدها المؤرخ جاهزة في حقل التجربة المباشرة، بل عليه أن ينتجها في شكل مفاهيم نظرية، يستخرج بها، في عملية الإنتاج المعرفي، ما هو خفي في الواقع الاجتماعي من علاقاتٍ لا يقوم الواقع إلا بها، ولا يتحرك إلا بتحريكها.

وحين يتمكن المؤرخ أو فيلسوف التاريخ من تلك المفاهيم تكون هذه العلاقات قد حددت القوانين التي تتحكم بالواقع التاريخي وبحركته²⁰. إذن فإن موضوع المعرفة التاريخية هو القوانين التاريخية التي تكون المعرفة التاريخية بمعرفتها. فهي التي تفسر



الوقائع التاريخية، وبها تتحقق عملية التعليل العلمي، وبهذا يكون السبب في التاريخ غير الحدث، بل هو قانون الحركات الاجتماعية المختلفة²¹.

خلاصة السببية كما يراها ابن خلدون

إذن فالسببية التاريخية عند ابن خلدون هي العلاقة التي تتربط فيها الأحداث، ليس بتتابعها الخارجي . وما هذا التتابع منها بتربط . بل بضرورة الاجتماع وقوانينه . والأحداث عنده آثار تولدها حركة هذه الضرورة . لذا نراه في تفسيره لنكبة البرامكة مثلاً والتي عزاها المؤرخين قبله إلى قصة العباسة أخت الرشيد مع مولاه²² . نراه لا يربط هذا الحدث، ربطاً سببياً بحدث سابق عليه، بل يربطه بضرورة الاجتماع في قوانين السياسة "الإنفراد بالملك" وبهذا التفسير الذي يستند إلى علاقة السببية التاريخية. من حيث هي القانون العمراني، بين الحدث، من حيث هو أثر منها أو منه، يطل وجود أي علاقة سببية في تتابع الأحداث، حتى لو كان هذا التتابع الحدتي صحيحاً²³ . كما أن بعض الباحثين يرون أن ابن خلدون يؤمن: بأن مسار المجتمع الإنساني محكوم بخصائص عامة هي صفات ذاتية ثابتة للأحداث والوقائع والظروف الإنسانية . أي محكوم بقوانين السببية . وأن هذه الخصائص تعكس لنا طبيعة المجتمع الإنساني (الاجتماع البشري) في كل زمان ومكان ولكل أصناف البشر التي تعيش في مجتمع وتنشئ عمراناً، أي أن هذه الخصائص هي خصائص وطبائع (العمران البشري) قاطبة . وزيادة على ذلك فهو . ابن خلدون . يؤمن بأنه من الممكن اكتشاف هذه الخصائص الذاتية لمسار التاريخ البشري للجماعات المتمدنة²⁴.

ديفيد هيوم والسببية



يقرر ديفيد هيوم أن تفسير أي حدثٍ تاريخي محدد يعني تسبب ذلك الحدث، أو الرجوع إلى حدثٍ آخر، أو مجموعة من الأحداث، أو أن الحدث التاريخي المحدد يفسر حينما ينظر إليه في عمومية القوانين التاريخية. إذ قد يصبح حالما تحقق قانوناً عاماً، ويشكل الحدث التاريخي نقطة بداية "Initial condition"²⁵.

ويقوم هيوم بتحليل علاقة العلة والمعلول إلى ثلاثة عناصر هي: التجاور، والتتابع، والإرتباط الضروري. أما بالنسبة للتجاور والتتابع فإنهما علاقتان توجدان بصورة مباشرة بين انطباعتنا، ولا شك في أصالتهما كمعطيات في تجربتنا. إلا أنهما غير كافيتان لأن تؤديا بنا إلى معرفة الترابط بين حدثٍ وآخر إلا بوجود ارتباط ضروري بين الحدثين.

والارتباط الضروري ليس علاقة ندركها على نحوٍ مباشر بين انطباعاتنا الحسية. وإنما هي شيء تضيفه أذهاننا إلى الانطباعات التي نلتقها. ونحن ندركها على النحو التالي: لنفرض أننا نلاحظ بصورة متكررة حدثاً ما، لهباً مثلاً، يتبعه باستمرار حدثٌ آخر، هو الحرارة. نجد أن تداعي الأفكار يصبح راسخاً في أذهاننا بين الحدثين²⁶.

ففكرة الحدث الأول تؤدي إلى فكرة الحدث الثاني. ولا يكون الارتباط الضروري المفترض بين الحدثين سوى عادة لأذهاننا وليس خاصية أو علاقة في انطباعاتنا ذاتها فالعادة هي السبب الوحيد الذي يجعلنا نفكر في أن قوة أو فاعلية غير مرئية تنتقل من موضوع إلى آخر. والإنسان العادي يلاحظ "الإرتباط المستمر" بين "أ" و "ب"، في امثلةٍ متكررة، حيث "أ" مجاورة ل "ب"، وتسبقها، ويسمى "أ" بالعلة، ويسمى "ب" بالمعلول. يقول هيوم: (عندما ترتبط أنواع من الأحداث المعينة



باستمرار في الأمثلة، بعضها ببعض، فإنه لا يساورنا الشك في التنبؤ بظهور حدث ما بناء على ظهور حدث آخر، ولا يساورنا الشك في استخدام ذلك الإستدلال "أي الإستدلال العلي" الذي يمكن أن يكفل لنا وحده أي أمر من أمور الواقع أو الوجود. ونطلق . بالتالي . على الموضوع الأول اسم "العلة"، ونطلق على الموضوع الثاني اسم "المعلول". وقد نعرف العلة . من ثم . بصورة تناسب هذه التجربة بأنها موضوع يتبعه موضوع آخر، وحيث تتبع كل الموضوعات التي تشبه الموضوع الأول موضوعات تشبه الموضوع الثاني، أو بمعنى آخر، بحيث إذا لم يوجد الموضوع الأول فإن الموضوع الثاني لا يوجد على الإطلاق)²⁷

كما يرى هيوم أيضاً أن معرفتنا بالعلاقات العلية ليس شيئاً آخر سوى عادة أن نتوقع أن نوعاً من الأحداث يتلو نوعاً آخر لوحظ ارتباطه بالأول بحيث أنه كلما وقع هذا النوع الثاني وقع النوع الأول تالياً له²⁸.

كما أن فكرة العلية causation عند هيوم هي مشتقة من علاقة بين أشياء، وعلينا أن نحاول الكشف عنها. وتوجد . عنده . في المقام الأول أن الأشياء التي تعد عللاً ومعلولات هي متصلة فيما بينها، وأنه لا شيء يمكن أن يفعل في زمانٍ أو مكان يبعد أقل بعد عن وجوده. والعلاقة الثانية بين العلل والمعلولات هي علاقة الأسبقية الزمانية من العلة على معلولها. والشيء قد يكون متصلاً بشيء آخر وسابقاً عليه في الزمان، دون أن يعد علة له، فلا بد من إعتبار وجود ارتباطٍ ضروري بينهما، وهذه العلاقة أهم بكثير من العلاقتين السابقتين²⁹.

والصدفة عند هيوم حدثاً عرضياً أوليس له علة، وعدم الإيمان بالصدفة هو الإعتقاد بأن لكل حدث سبباً. والإعتقاد بأن لكل حدث سبباً يعني . عند هيوم . الإعتقاد بأن كل علة هي علة ضرورية³⁰.



وقد تقع أحداث تخالف التوقع. وقد يؤدي ذلك بمجموع الناس إلى الإيمان بالصدفة. لكن الفلاسفة "بما في ذلك العلماء" يجدون بناء على فحص دقيق لحالات عديدة أن الحدث غير المتوقع يرجع إلى المعلول الذي يبطل مفعوله علة غير معروفة السبب تكون قاعدته تقول إن الارتباط بين العلة والمعلولات ضروري بصورة متساوية³¹.

المعرفة التاريخية

إن الحدث التاريخي بحد ذاته لا يشكل موضوعاً للمعرفة التاريخية، فمعرفة الحدث بذاته ليس معرفة، بل هو سرد أو نقل، والسرد الحدثي في الممارسة التاريخية يتضمن فهماً غير علمي للتاريخ يجعل من التاريخ مجرد تعاقب حدثي لا ضرورة تحكمه، أو آلية داخلية يخضع لها.

موضوع المعرفة التاريخية ليس الحدث بذاته، بل علاقة الحدث بضرورته التي ليست فيه، بل في علاقة ولدته في أن يكون إمكانه حدثاً³².

والعلاقة بالضرورة هي آلية الأسباب والقوانين التي تحكم حركة التاريخ. كما أن المعرفة التاريخية هي معرفة ما يفعله العقل البشري في الماضي، وفي نفس الوقت إعادة هذا الفعل، واستمرارية فعل الماضي في الحاضر. وهدف المعرفة العلمية ليس هو تجريد الشيء، ومعرفته خارج الذهن، بل هو نشاط الفكر الذي يمكن العقل من إعادة تسبيب ومعرفة قوانين الأشياء وكيف تفعل في التاريخ. وبالنسبة للمؤرخ فالنشاطات التاريخية التي يدرسها . ليستخلص منها العبر . ليست هي المشاهدة خارجياً من الأحداث، وإنما التي يحللها عقلياً³³.

وفي المعرفة التاريخية لا يتمسك الإنسان بالمعرفة المحسوسة فقط . على أهميتها . كما هو معروف في الحقائق المادية، أو بصورة أكثر شيوعاً كما هو مألوف في



المعرفة العلمية الطبيعية ، وإنما . كما هو شائع في العقلانية . لابد من ضرورة المزاوجة بين التجربة الحية والمفاهيم. أي أن في المعرفة التاريخية يجب ألا يحبس العقل البشري في الإدراك المباشر لأحداث التاريخ، وإنما يصبح عمل المؤرخ أو المفكر أو فيلسوف التاريخ هو البحث عن ما وراء الأحداث التاريخية المباشرة التي وقعت، أي عليه أن يذهب أبعد من المعرفة الحسية كتعبير عن مفاهيم تفسير الأحداث³⁴.

إن المعرفة التاريخية لم يكن من واجبها الإكتفاء بأن تعكس، بثرائها المدهش منذ البدء، الحقيقة الصاخبة من الماضي، بل إن لديها الطموح إلى توخي، نقول بالأحرى، إلى استخلاص معقولة منه³⁵.

لكن التاريخ لا يصل إلى المعقولة إلا في الحد الذي يبدو لنا قادراً فيه على الإثبات، على كشف الروابط الموصلة لكل مرحلة من المصير الإنساني بسابقاتها ونتائجها: كما أن وضعاً تاريخياً، ساكناً مفهوماً في اللحظة "ت" يتكشف دائماً عن تركيبه بالتقريب، على هذا المنوال فليس تبسيط اللحظات هو هذا الخط المقطوع لجزيئات الواقعي، متفرقات مثل حبات سبحة تتوالى، بنظام تحكيمي. كما أن تجربة التاريخ، التي يحصلها العامل الشعوري عن طريق مخالطة الوثائق، تدعنا نكتشف وجود روابط معقولة بين اللحظات المتتابة للزمن. بمعنى أنه ليس من المؤكد أن يتلاحم الكل: إذ توجد شروخ في التبسيط الوقي كما توجد حدود للتركيبات السكونية، لكن عمل المؤرخ هو كشف هذه السلاسل أينما توجد، إن هذا هو ما يبدو بصورة مبتذلة من القول بأن التاريخ لا يجب أن يكون فقط "مثبتاً الوقائع" بل يجب أيضاً أن يكون باحثاً عن الأسباب والنتائج³⁶.



لذلك ينبغي للمؤرخ أو بالأحرى فيلسوف التاريخ أو مفسر التاريخ أن يسعى إلى الإحاطة بكل الحقيقة.

وسوف توجب معرفته بها أن يدون التركيبات المعقولة والشاذة، أن يضبط، بقدر الإمكان، الصلات الموجودة بين العناصر المختلفة، الأكوام أو النظم التي استطاع تمييزها³⁷.

وفي المعرفة التاريخية كلما استمرت الجهود في الإدراك والتفسير، كلما تكشف الواقع التاريخي. الذي لا ينضب معينه. أن في حوزته روابط تركيبية، روابط العلاقة المتبادلة، تنظيمات بين مختلف المراحل لكل واحدة تبسيطاتها، بحيث أن هذه الشبكة من العلاقات التي نعتمد عليها لاحتواء الحقيقي بسهولة أكثر قد ظهرت هي نفسها بعد قليل كمركب أيضاً، مختلطة أيضاً، غامضة لدرجة أن الحقيقي صار يفيد قصد الاستقصاء³⁸.

التفسير العلمي

ليس المهم في العلم هو تنظيم المعلومات وتصنيفها فحسب، بل المهم هو ربطها والعمل على تفسيرها أيضاً. ولهذا فقد وصف إينشتين العلم بأنه مجرد "تفسير منهجي يقوم على تنظيم المعرفة وتصنيفها". ومعنى هذا أن السمات المميزة للبحث العلمي هي التفسير، وإقامة علاقات الارتباط أو التوقف بين القضايا التي قد تبدو في الظاهر غير مترابطة، والعمل على تنظيم العلاقات القائمة بين عناصر المعرفة المتباعدة أو المشتتة بطريقة منهجية واضحة³⁹.

كما يرى معظم فلاسفة العلم أن التفسير هو أكثر وظائف المنهج العلمي أهمية. وإذا كان الوصف يجيب على السؤال "ماذا" فإن التفسير يجيب على السؤال "كيف" يحدث أو "لماذا" يحدث على هذا النحو⁴⁰.



كما أنه إذا كانت وظيفة الوصف هو كشف الدلالات الملاحظة في المعطيات الحسية، فإن التفسير هو كشف الدلالات الأعمق خلال المعالجة العقلية لتلك المعطيات⁴¹.

والتفسير هو العثور على الأسباب التي من أجلها تقع الحوادث. أو هو البحث عن الشروط أو الظروف المحددة التي تعين وقوع الحوادث⁴².

التفسير العلمي عند كارل همبل

يرتبط التفسير العلمي بالفيلسوف الأمريكي كارل همبل الذي سمي التفسير في ميدان العلم بـ "قانون النمذجة" والذي وضح فيه كيفية حدوث التفسير في ميدان العلوم الطبيعية. والتفسير العلمي عنده هو الذي ينبئ عن حقيقة الأشياء، كيف حدثت؟ وكيف هي الآن؟ أي أن التفسير يخبر عن واحدة من أهم العمليات وهي أن كيف استقر العالم، أو جزء من العالم، وكيف تغير من وضع إلى آخر، أي أن التفسير يجيب على سؤال كيف يتم التغير وعلى قواعد التغير الذي يحدث في العالم⁴³.

والتفسير عند همبل من أهم أهداف العلم. وجوهر العلم هو تقديم قوانين تفسر الظواهر بل والقوانين أيضاً. بتوضيح أنها تنبع من قوانين تفسر الظواهر بل والقوانين أيضاً.. وتفسير الظاهرة هو محاولة تقديم تقرير عن سبب حدوثها، أي أنه الإجابة عن تساؤل يبدأ بـ "لماذا"⁴⁴.

ويطلق همبل على التفسير العلمي (التفسير الاستنباطي) أي ذلك الذي يقدم تفسيراً لحالة أوحادثة جزئية بإخضاعها أو إدراجها تحت قانون عام أو مبدأ أو فرض عام. ويقدم همبل . لشرح تصوره للتفسير . مثال تفسير كسر زجاج النافذة بقذفه بشدة بقطعة من الحجارة. يرى همبل أن التفسير العلي لكسر زجاج النافذة ليس



فقط واقعة قذفه بقطعة من الحجارة . وعندئذ تكون العلة حادثة منفصلة عن المعلول . ولكنه يكتمل . أي التفسير العلي . بإضافة خاصية القابلية للكسر التي يتصف بها الزجاج إذ انها ضرورية لاكتمال التفسير، فلو لم يكن للزجاج هذه الخاصية لما نتج انكساره عند قذفه بقطعة من الحجارة⁴⁵.

فالتفسير العلي وفقاً لهمبل يكتمل بالعاملين معاً، فما جعل قذف الزجاج بالحجارة علة كسره هي خاصية القابلية للكسر المتضمنة في الفرض العام الذي مفاده أنه في أي وقت يتم فيه قذف الزجاج بجسم مادي فإنه ينكسر. ولذلك فإننا نصل إلى التفسير الصحيح من كل من (1)، (2) معاً على النحو التالي:

(1) العبارة التي تصف الحادثة المفردة.

تم قذف زجاج النافذة بشدة بقطعة من الحجارة في زمن "ز"
(2) فرض عام.

متى تم قذف الزجاج بشدة بجسم صلب في أي وقت فإنه ينكسر.
النتيجة: إنكسر الزجاج.

على هذا النحو لم نصل . وفقاً لهمبل . إلى النتيجة من واقعة قذف الزجاج فقط ولا من الفرض العام فقط ولكن تم استنباطها من العبارة المقررة للحادثة المفردة بالإضافة إلى الفرض العام المنطوي على الميل الذي يتصف به الموضوع (وهو القابلية للكسر بالنسبة للزجاج في حالتنا هذه)⁴⁶

التفسير التاريخي

وللدخول لحقل المعرفة التاريخية من الضروري التوقف على حقيقة التفسير التاريخي إذ أن التفسير التاريخي يسمح لنا باستخلاص الوجود بحالة نوعية يستقر



فيها صدق التاريخ كمعرفة من الماضي الإنساني وذلك عبر السؤال الرئيس، ماهو التفسير؟ وللإجابة على هذا السؤال، هنالك نظريات مختلفة ومتعددة لتعريف ماهية التفسير الحقيقي للأشياء، أو ما ينبغي أن يكون عليه التفسير، أو مايمكن أن تظهره عملية التفسير. بعضاً من هذه النظريات ترى أن التفسير لا يكون مستوفياً لاسمه ما لم يخبرنا بغرض الأشياء، والبعض الآخر يرى أن التفسير المناسب للأشياء هو معرفة القوانين الطبيعية التي تتحكم في سلوك ومسارات المادة أو الحدث التاريخي⁴⁷.

وفي الحقيقة أن تفسر شيئاً هو أن تصفه أولاً، ولكن التفسير الحقيقي هو الذي يحتوي ما بعد الوصف. والهدف من التفسير ينعقد أساساً بالفهم للأشياء، والقدرة على التنبؤ والتحكم في الأحداث⁴⁸.

فكل مؤرخ لكي يفسر ما كان ، عليه أن يتساءل عما كان يمكن أن يكون⁴⁹. ويعتبر كشف السلاسل التي تربط الشروخ التي تحدث من جراء التبسيط الزمني، وحدود التركيبات السكونية، من أهم أعمال المؤرخ أو فيلسوف التاريخ الذي يفسر وقائع التاريخ، ذلك ان التاريخ لا يجب أن يكون فقط مثبتاً للوقائع وسارداً للأحداث بل أيضاً باحثاً عن الأسباب والنتائج.

وتتحدد أهمية أي علم من العلوم بالتفسير الذي يتم لذلك العلم، كما تعتبر قضية طرح الأسئلة في التفسير قضية جوهرية وأساسية في تحديد ملامح ذلك العلم. عبر التفسير . . وتنبع أهمية التفسير من كشفه لأسباب وعلل وقوع الحوادث⁵⁰.

كما تعتبر عملية إظهار نوعية الأسباب والعلل التي قادت لفعل الأحداث، وتخصيص هذا السبب أوداك لفعل تلك الأحداث، واحدة من العمليات الهامة جداً في عملية التفسير⁵¹.



والأسئلة الرئيسية التي يجيب التفسير عليها ويبرهن هي: كيف حدثت هذه الأشياء؟ وكيف تغيرت؟ وتتطور الأسئلة إلى كيف ومتى حدث ذلك؟ وهل حدث ذلك؟ وقبل ذلك السؤال عن علة الحدوث للأشياء؟ وما علة تطور الأشياء في هذا الاتجاه دون غيره؟ وغالباً ما تظهر العلل لنا أو لمعظمنا الأحداث أو الأوضاع التي عليها الأحداث والأشياء، أو التي تنتج أحداثاً أخرى أو أوضاعها والتي نسميها بالنتائج⁵².

والتفسير العلي لحادث معين لدى كارل بوبر هو استنباط قضية تصف هذا الحادث من نوعين من المقدمات هي: استنباطها من بعض القوانين الكلية. ومن بعض القضايا المخصوصة أو المعينة التي يمكن أن نطلق عليها عبارة "الشروط الأولية" Initial Condition⁵³.

وهذا موافق للإعتقاد الشائع من أن تفسير الحوادث تفسيراً عليّاً يقوم في بيان كيف وقع ولم وقع، أي أنه يقوم في حكاية "قصته". ولكننا لانهتم حقاً بتفسير الحوادث الخاصة أو (المفردة) تفسيراً عليّاً إلا في التاريخ. ففي العلوم الأخرى تكون مثل هذه التفسيرات العلية في الأكثر وسائل لغاية مختلفة. هي اختبار القوانين الكلية⁵⁴.

كيف تفسر الأحداث التاريخية

تفسر الأحداث التاريخية بالاستدلال الذي يحدث لموضوعات التاريخ وقت حدوثها "At Initial Condition" وإذا كان التفسير العلمي صحيحاً فإن تفسير الأحداث التاريخية سيقع وفقاً لهذا التفسير. ووفقاً لذلك فالتفسير لا يترك الاحتمالات مفتوحة لإمكانية وقوع الأحداث من عدمه. أي أن صحة التفسير التاريخي مختبرة بواسطة الاستنتاجات في القضايا والأحداث المشابهة لحظة حدوثها. ولكن عند التأمل في الأحداث التاريخية ومحاولة تخيل الطريقة التي تفسر



بها والملاحم التي أنجزت بها ملامحها الرئيسية، تواجه الباحث مجموعة من الصعوبات من الوهلة الأولى: أول هذه الصعوبات وأكثرها أهمية هو وجود موضوعات عالمية للتفسير تكون محكمة، أي أن تكون هنالك قضايا مطابقة لبعضها البعض بصورة تامة⁵⁵.

ويميز مل بين مطلبين رئيسيين من التفسير: الأول يتعلق بتفسير حادث فردي مشخص بعينه، والثاني يتعلق بتفسير الحوادث المنتظمة الوقوع. ويعبر عن ذلك بقوله: (يقال عن واقعة فردية إنها فسرت إذا بينا علتها، أي إذا ذكرنا القانون أو القوانين، التي يكون حدوث الواقعة حالة من حالاتها. فنحن نفسر حدوث الحريق ببيان أنه تسبب عن سقوط شرارة في كومة من المواد القابلة للإشتعال، وبالمثل يقال عن قانون معين... إنه فُسر إذا بينا قانوناً آخر أو قوانين أخرى لا يكون ذلك القانون نفسه إلا في حالة من حالاتها التي يمكن استنباطها منها⁵⁶.

التفسير اتجاه جديد

تعرض د. المهدي لاتجاه جديد في فلسفة التاريخ يتناول قضية التفسير التاريخي كقصة، أي مسارات تحكي كيف يتم التفسير في التاريخ. ويرى أن مشكلة التفسير في التاريخ تركزت حولها كثير من النقاشات والمحاورات وسط فلاسفة التاريخ. وقدموا عدة تصورات للتفسير في التاريخ ماهو؟ وكيف يتم؟ وماهي أهم ملامح أي من هذه التصورات الرئيسية؟

ويرى المهدي أن هناك اتفاق وسط فلاسفة التاريخ على وجود عدة أنواع من التفاسير في التاريخ وليس تفسيراً واحداً. والنقطة الرئيسية لنزاع فلاسفة التاريخ هي في كيفية التعامل مع السؤال الآتي، ماهو معنى أن تفسر التاريخ؟⁵⁷.



لقد دافع كارل همبل والنظريات الأخرى التي تتبنى التفسير عبر القوانين، عن أن أي تفسير أصيل يجب أن يشتمل على قانون. وهذا الوضع هو الذي ينبغي أن يسود في كل أنواع التفسير. ولكن النقطة الأساسية هنا هي ما يقتضيه التفسير، بمعنى ما الشيء الذي يراد من التفسير؟ وضرورة قابليته للإستدلال من قبل المفسر، أي ظهور القانون العام والشروط الأولية⁵⁸.

لقد اعتبر همبل التفسيرات التاريخية مسودات غير مكتملة للتفسير، لأنها لا تشمل قوانين وأحوال شتى للإستدلال. وقد أكد همبل ذلك لصعوبة استنباط واسقاط هذه القوانين على التاريخ، وأن ماتم انجازه بالتجربة ليس أكثر من مسودات تفسيرية⁵⁹. كما أن بعض فلاسفة التاريخ يدعون أن التفسيرات التاريخية هي عقلية بالدرجة الأولى. وتوضع هذه التفسيرات لأغراض ومقاصد واعتقادات وبواعث وأسباب... ألخ ووفقاً للفيلسوف دري (Dray) فإن: (وظيفة التفسير هي لحل الارتباك الحاصل في بعض الأنماط في التاريخ)⁶⁰

خلاصة

إن حدود التفسير التاريخي تسمح باستخلاص الوجود بحالة نوعية يستقر فيها صدق التاريخ كمعرفة من الماضي الإنساني. لكن يبقى التفسير هو تفسيراً للممكن ولعناصر تاريخية جزئية. وهو موضوع خاص بعمل المؤرخ أو فيلسوف التاريخ، وفي الحقيقة فإن مواجهة إمكان إتقان قوانين تاريخية تفترض الحصول على مخطط أعمق مما للتجربة المباشرة. وتفسير العناصر التاريخية تصبح من أهم عمليات التفسير التاريخي. ذلك أن الحقيقة الواقعية في التاريخ، كما تكشف عنها التجربة من خلال الوثائق، لا تقدم لنا غير أحداث فردية لا يمكن تجزئتها الواحدة وراء



الأخرى ولا يمكن إخراجها إلا بعقد المقارنة بين بعضاً من هذه الأحداث . إن كان ذلك ممكناً . وهو ما يعد من أهم عمليات التفسير التاريخي .

والتفسير تعترضه كثيراً من المشكلات والتي تظهر من الإنطباع الأولي وهو، أن المؤرخين لهم القدرة على انتخاب وتمييز العوامل المهمة، أو تحديد العلة الرئيسية للأحداث من عدة عوامل وعلل، وأن ما يظهره التفسير العلمي للظواهر من علل ليست هي حقائق علمية بسيطة. مثلاً لنفترض أن حريقاً شب في كومة من الحشائش بعيد إلقاء عقب سيجارة مشتعلة على الكومة، سنقول إن العقب المشتعل هو علة الحريق. ولكن كيف اخترنا العقب كعلة خاصة للحريق؟ والإجابة هي التي تعكس ما يعترض التفسير من مشاكل، ذلك لأننا افترضناه من وضعية الظروف التي تتحكم فيها. لكن من السخافة قبول هذه العلة دون غيرها ببساطة، لأن الحريق يمكن ان يمنع أو يتحكم فيه، بواسطة إبعاد الحشائش عن بعضها أو عزلها عن الأوكسجين. أو بعبارة أخرى أن العوامل والعلل في الوضعية السابقة تساوي أوضاعاً وعللاً أخرى للسيطرة على الحريق⁶¹.

والتعميم هو قوام التفسير. فما نعنيه بتفسير واقعة ملاحظة هو إدراج هذه الواقعة في قانون عام. فنحن نلاحظ . مثلاً . أنه كلما تقدم النهار هبت رياح من البحر إلى اليابس، ونفسر هذه الواقعة بإدراجها في القانون العام القائل: إن الاجسام تتمدد بالحرارة⁶².

وقد يتم التوصل إلى التفسير أحياناً عن طريق افتراض واقعة لم تلاحظ أولاً يمكن ملاحظتها. مثال ذلك أن نباح الكلب يمكن تفسيره، بافتراض أن شخصاً غريباً يقترب من البيت⁶³.



وقد أدى التفسير الناجح لكثير من الظواهر الطبيعية إلى تكوين ميل إلى زيادة التعميم في الذهن البشري، ذلك لأن الوقائع الملاحظة، لم تكن ترضي رغبتنا في المعرفة، وإنما كان السعي إلى المعرفة يتجاوز نطاق الملاحظة ويحتاج إلى تعميم⁶⁴.

إذن فإن التفسير العلمي يقتضي ملاحظة واسعة النطاق، وتفكيراً نقدياً فاحصاً، وكلما كان التعميم الذي نسعى إليه أعظم، كانت كمية المادة الملاحظة التي يحتاج إليها أكبر، وكان التفكير النقدي الذي يقتضيه أدق⁶⁵.

ولكننا نجد أن كارل بوبر يرى أن طريقة التعميم لا تقبل التطبيق في العلوم الإنسانية، وأنه لا يجب أن نفترض صدق القوانين الاجتماعية في كل مكان وزمان، من حيث أنها غالباً ما يقتصر انطباقها على فترة حضارية أو تاريخية معينة⁶⁶.

والقوانين الاجتماعية الحقيقية يجب أن تكون صادقة "بوجه عام" وهذا معناه أنها أخرى بأن تنطبق على كل التاريخ الإنساني، بجميع فتراته، من انطباقها على إحدى هذه الفترات فقط.

ولكن لا يمكن أن يوجد من القوانين الاجتماعية ما يصدق فيما وراء الفترات المفردة، إذ يمكن التحدث عن القوانين الاقتصادية في عهد الإقطاع. مثلاً. أي القوانين المفردة تعني أن يذكر المرء دائماً الفترة التاريخية التي سادتها في زعمه القوانين التي يتحدث عنها. إذن فالقوانين الاجتماعية الوحيدة التي يمكن أن تصدق صدقاً كلياً، هي بالضرورة قوانين تربط الفترات المتعاقبة. أي يجب أن تكون قوانين للتطور التاريخي وظيفتها أن تعين الانتقال من فترة إلى أخرى. وهذا ما يعنيه الذين يعتمدون في تفسير الظواهر تفسيراً تاريخياً بقولهم إن القوانين الاجتماعية الوحيدة هي قوانين تاريخية⁶⁷.



الإحالات

- ¹ إسماعيل، د. محمود، إشكالية المنهج في دراسة التراث، رؤية للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2004م، ص71-72
- ² هورس، جوزف، قيمة التاريخ، مرجع سابق، ص101-102
- ³ هورس، قيمة التاريخ، مرجع سابق، ص102
- ⁴ مارو، من المعرفة التاريخية، مرجع سابق، ص147
- ⁵ ريشنباخ، هانز، نشأة الفلسفة العلمية، ترجمة: د. فؤاد زكريا، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2004م، ص149
- ⁶ المرجع السابق، ص149-150
- ⁷ نشأة الفلسفة العلمية، المرجع السابق، ص150
- ⁸ عامل، مهدي، في علمية الفكر الخلدوني، دار الفارابي، بيروت، ط4، 2006م، ص19
- ⁹ المرجع السابق، ص19-20
- ¹⁰ المقدمة، إعطاء ودراسة : أحمد الزعبي، دار الأرقم، بيروت، 2001م، ص41
- ¹¹ المقدمة، دار الفكر، ص5-6
- ¹² الخضر، د. عبدالعليم، المسلمون وكتابة التاريخ، المركز العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا. أمريكا، ط1، 1414هـ. 1993م، ص145-146
- ¹³ المقدمة، دار الفكر، ص3-4
- ¹⁴ الخضر، المسلمون وكتابة التاريخ، مرجع سابق، ص146
- ¹⁵ المقدمة، مرجع سابق، ص9
- ¹⁶ المقدمة، مرجع سابق، ص9



- ¹⁷ المقدمة، مرجع سابق، ص5
- ¹⁸ الجابري، د. محمد عابد، العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 6، 1994م، ص108-109
- ¹⁹ الجابري، المرجع السابق، ص124
- ²⁰ عامل، مهدي، في علمية الفكر الخلدوني، مرجع سابق، ص20
- ²¹ المرجع السابق، ص20-21
- ²² المقدمة، مرجع سابق، ص15
- ²³ عامل، مهدي، في علمية الفكر الخلدوني، ص80
- ²⁴ إمام، ب. زكريا بشير، دراسات نقدية في الفلسفة الإسلامية، دارالجيل، بيروت، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، ط1، 1411هـ. 1991م، ص301-302
- ²⁵ Gardiner, Patrick, The Nature of Historical Explanation, Oxford Paperbacks, 1952, p.1-2
- ²⁶ رايت، ولیم، تاريخ الفلسفة الحديثة، مرجع سابق، ص213-214
- ²⁷ كوبلستون، فردريك، (Frederick Copleston) تاريخ الفلسفة، مجلد5، ترجمة:
- محمود سيد أحمد، المجلس الأعلى للثقافة، 2003م، ص357
- ²⁸ بدوي، عبدالرحمن، الموسوعة الفلسفية، مرجع سابق، ص614
- ²⁹ المرجع السابق، ص615
- ³⁰ كوبلستون، فردريك، تاريخ الفلسفة، مجلد5، مرجع سابق، ص361
- ³¹ كوبلستون، تاريخ الفلسفة، المرجع السابق، ص361
- ³² عامل، مهدي، في علمية الفكر الخلدوني، مرجع سابق، ص70



Gradiner Patrick, The Nature of Historical Explanation, Oxford ³³

Paperbacks, 1952, p28-29

(Ibid ,p29) ³⁴

³⁵مارو، من المعرفة التاريخية، مرجع سابق، ص 139

³⁶المرجع السابق، ص 146

³⁷مارو، من المعرفة التاريخية، مرجع سابق، ص 145

³⁸المرجع السابق، ص 152

³⁹إبراهيم، د. زكريا، مشكلة الفلسفة، مرجع سابق، ص 97

⁴⁰قنصوه، د. صلاح، فلسفة العلم، مرجع سابق، ص 139

⁴¹قنصوه، فلسفة العلم، مرجع سابق، ص 140

⁴²3 (E Nagel, The Structure of science, p4)

⁴³Explanation& Meaning, Ibid, P3-4

⁴⁴درويش، د. بهاء، فلسفة العقل عند دونالد دافسن، الإسكندرية، 2002م، ص 23

⁴⁵درويش، فلسفة العقل، المرجع السابق، ص 23-24

⁴⁶المرجع السابق، ص 24

Taylor, Daniel, Explanation&Meaning, AnIntroduction to Philosophy,

Press, 1970, p p1-2) Cambridge University)1

⁴⁸(Ibid, p3)2

⁴⁹مارو، من المعرفة التاريخية، مرجع سابق، ص 149

(Kenneth Craik, The Nature of Explanation, Cambridge University

Press, pp6-7)1

⁵¹Taylor, Ibid, p82 2



IBID, P4-5 ⁵²

⁵³ بوبر، كارل، بؤس الأيديولوجيا، مرجع سابق، ص 130

⁵⁴ المرجع السابق، ص 147

⁵⁵ (Taylor, Ibid, pp74-75)

⁵⁶ بوبر، كارل، بؤس الأيديولوجيا، مرجع سابق، ص 129-130

⁵⁷ EL MAHADI, A.A.M , The Structure Of Historical Knowledge A

Study in Contemporary Philosophy of History, Skriftserien, Bergen,

1992, p98

IBID, P99 ⁵⁸

IBID, P99 ⁵⁹

IBID. P100 ⁶⁰

⁶¹ Taylor, Ibid, p78-79

⁶² ريشنباخ، نشأة الفلسفة العلمية، مرجع سابق، ص 24

⁶³ المرجع السابق، ص 25

⁶⁴ المرجع السابق، ص 25

⁶⁵ المرجع السابق، ص 25

⁶⁶ بوبر، كارل، بؤس الأيديولوجيا، مرجع سابق، ص 55

⁶⁷ بوبر، بؤس الأيديولوجيا، المرجع السابق، ص 55